على قولين مشهورين واما اختصاصها بمحالها في حق الادميين
فسبب يقتضي الاختصاص فهذا لا نزاع فيه فعلم ان
الاختصاص منه بالمحل اولى منه بالمعين واما قوله ان قالوا
باجتماع الحروف بذاته مع اتحاد الذات فيلزم منه اجتماع
المتضادات في شيء واحد فهذا قد تقدم ان للناس فيه
قولين وان القايلين باجتماع ذلك ان كان قولهم فاسدا فقول
من يقول باجتماع المعاني المتعاقبة وانها شيء واحد وان اصناتها
المتنوعة شيء واحد اعظم فسادا واما قوله وان لم يقولوا
باجتماع حروف القول في ذاته فيلزم منه مناقضة اصلهم
في ان ما اتصف به الرب يستحيل عروه عنه فكلام صحيح ولكن
تناقضهم لا يستلزم صحة قول منازعيهم اذ امكان ثم قول
ثالث وهذا اللازم فيه نزاع معروف وقد حكي النزاع عنهم
انفسهم فمن قال ان ما اتصف به من الاصوات عندهم
انه لو جاز عروه عنه لم يكن ذلك الا بحدوث ضد يرفع
ذلك الضد الحادث لا يزول الا بضد حادث فيلزم تسلسل
الحوادث بذاته وهذا يجيب عنه بعضهم بانه يجوز
عدم بدون حدوث ضد ويجيب عنه بعضهم بالتزام
التسلسل في مثل ذلك في المستقبل قال الامدي
السابع في تناقض الكرامية انهم جوزوا اجتماع الارادة
الحادثة مع الارادة القديمة ومنعوا ذلك في العلم

والقدرة

والقدرة ولو سئلوا عن الفرق لكان متعذرا قلت ولقايل
ان يقول اذا كانا نواعهم فرقوا وغيرهم لم يفرق بل جوز تجدد علوم
وقدر وحينئذ فهم اعتمدوا في الفرق على ما اعتمدت عليه المعتزلة
في الفرق بين كونه عالما قادرا وبين كونه متكلما مريدا حيث
قالوا العلم والقدرة عام في كل معلوم ومقدور فانه يتعلق بكل شيء علم
وعلى كل شيء قدير والارادة والكلام ليسا عامين في كل مراد
ومقول بل لا يقول الا الصدق ولا يأمر الا بالخير ولا يريد الا
واحد ولا يريد ارادة محدثة الا لما امر فهذا مما احتجوا
على حدوث كونه مريدا متكلما دون كونه عالما قادرا قالوا
لان الاختصاص يتعلق بالمحدثات بخلاف العموم فانه
يكون للقديم فصل وهاهنا يتبين الامر في ذلك وان
الادلة التي يحتج بها هؤلاء على نفي لوازم علوا سد على خلقه
هم يقدحون فيها ويبينون فسادها في موضع اخر ان
عامة هذه الحجج التي احتج بها الامدي وغيره على نفي
كونه جسما هم انفسهم ابطلوها في موضع اخر والمقصود
هنا ذكر ما قاله الامدي وذلك انه لما ذكر مسالك الناس
في اثبات حدوث الاجسام ابطل عامتها واختار الطريقة
المبنية على ان الجسم لا يخلو من الاعراض وان العرض لا
يبقى زمانين فتكون الاعراض حادثة ويمتنع حدوث
ما لا نهاية له وما لا يخلو عن الحوادث التي لها اول فله اول وذكر